



M A S

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تقرير موجز

**الانتهاكات الإسرائيلية للإتفاقات ذات العلاقة
بالقطاع النقدي، وأثرها على القطاع المصرفي
الفلسطيني بشكل خاص وعلى الاقتصاد
الفلسطيني بشكل عام**

عمر عبد الرازق

2016



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تقرير موجز

الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات ذات العلاقة بالقطاع النقدي،
وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص
وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام

عمر عبد الرازق

2016

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

سمير حليلة (رئيس المجلس)، غسان الخطيب (نائب الرئيس)، لؤي شبانة (أمين السر)، ماجدة سالم-زهر (أمين الصندوق)، صبري صيدم، اسماعيل الزيري، جواد ناجي، نافذ الحسيني، جهاد الوزير، لنا ابو حجلة، محمد نصر، خالد عسيلي، باسم خوري، نبيل قسيس، (مدير عام المعهد - عضو بحكم المنصب).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2016 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps



معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات ذات العلاقة بالقطاع النقدي،
وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص
وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام

عمر عبد الرازق

2016

الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات ذات العلاقة بالقطاع النقدي، وأثرها على القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص وعلى الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام

باحث رئيسي: عمر عبد الرازق

مساعد البحث: بشار غراية

حبيب حن

تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل البنك الإسلامي للتنمية (IDB) – صندوق الأقصى

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله

2016

حقوق الطبع والنشر محفوظة © (ماس)

ISBN 978-9950-374-61-4

تقديم

لقد أثار الاحتلال الإسرائيلي الطويل بشكل سلبي للغاية على مختلف النشاطات الاقتصادية، كما هو متوقع. ولكن، وبعد أن عقدت اتفاقات أوسلو بين م.ت.ف. وحكومة إسرائيل في تسعينات القرن المنصرم، أصبح هناك - من ناحية نظرية - إمكانية للتقليل من أثر المخاطر السياسية ومن درجة عدم اليقين الذي يحف بالنشاطات الاقتصادية، وبالتالي التوقع بإزالة أحد أهم المعوقات أمام الاستثمار بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام. ولكن عندما ضربت إسرائيل عرض الحائط بالكثير من بنود الاتفاقية الاقتصادية (بروتوكول باريس) وارتكبت الانتهاكات التي أفرغت العديد من بنود الاتفاقية من مضمونها - بما في ذلك اجتياح الأراضي الفلسطينية وتدمير المنشآت والتعدي على مؤسسات مصرفية واتخاذ إجراءات تضييق عليها دون سابق إنذار - فهي قامت من خلال ذلك بإعادة حالة "عدم اليقين" إلى الواجهة، ناهيك عن الترتيبات المعيقة الأخرى التي تنقل على الاقتصاد الفلسطيني، كالحواجز الدائمة وترتيبات المعابر وغير ذلك. هذا كله عاد بالوضع الاقتصادي إلى أسوأ مما كان قبل الاتفاقيات من حيث أنه أصبح مشوباً بالتذبذب والتراجع بعد كل مرة كان يبدو أنه أخذ بالتعافي.

من هنا، توجه معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) لتقييم أثر الانتهاكات الإسرائيلية على القطاع المصرفي تحديداً، وذلك من منطلق اهتمام القائمين على القطاع بتقصي تأثير القيود والمعوقات الجديدة التي بدأت تواجه سلطة النقد الفلسطينية والقطاع المصرفي عامة الذي يعاني أصلاً من غياب السيادة الوطنية على السياسات المالية والنقدية، وبتقدير الخسائر التي ينكبدها هذا القطاع جراء تلك الانتهاكات الإضافية التي تجلت في رفض البنوك الإسرائيلية استقبال ودائع البنوك الفلسطينية من الشيكال لتسديد الشيكات المسحوبة عليها من قبل الموردين الإسرائيليين التي شهدناها خلال العقد الأخير. والهدف الرئيسي هنا هو، للوصول إلى استنتاجات وتوصيات حول كيف يمكن لصناع القرار الفلسطيني، والمجتمع الدولي أيضاً، المساعدة في تخفيف المخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي تحت الاحتلال الإسرائيلي. وتشير نتائج الدراسة بوضوح إلى قدرة إسرائيل على إيقاع الضرر بالنظام المصرفي الفلسطيني والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام حتى وإن كان اثر الانتهاكات التي تطرقت إليها الدراسة محدوداً، ولذلك ينشر المعهد هذه الدراسة كتقرير موجز وبتوزيع محدود على الجهات المختصة بهدف التعريف بنتائجها. ويسر المعهد في هذا المقام أن يتوجه بالشكر للبنك الإسلامي للتنمية/صندوق الأقصى لتمويل هذه الدراسة من خلال منحة صندوق النقد العربي وعلى دعمه المستمر لبرنامج البحوث في ماس.

د. نبيل قسيس

المدير العام

المحتويات

| | |
|----|--|
| 1 | 1- مقدمة |
| 3 | 2- الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقات الجانب النقدي |
| 7 | 3- الإطار النظري لآثار الانتهاكات الإسرائيلية: |
| 9 | 4- تقدير تكلفة الانتهاكات الإسرائيلية |
| 9 | 1-4 تقدير معدلات التكلفة |
| 10 | 2-4 تقدير الكتل النقدية |
| 10 | 3-4 التكاليف المباشرة |
| 11 | 4-4 التكاليف غير المباشرة: |
| 15 | 5- الخلاصة والتوصيات |
| 15 | 1-5 الخلاصة |
| 15 | 2-5 التوصيات |
| 19 | المراجع |

قائمة الجداول

- جدول (1): تكلفة "السواب" والاقتراض لبنك فلسطين المترتبة على الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات في الجانب النقدي 11
- جدول (2): التكاليف غير المباشرة للمبالغ المشحونة 12
- جدول (3): التكاليف غير المباشرة الناجمة عن عدم الشحن 13
- جدول (4): مجموع التكاليف السنوية الناجمة عن الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات المتعلقة بالجانب النقدي 14

1- مقدمة

تعاني العلاقة الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي ومنذ بداياتها من عدم التزام إسرائيل بالاتفاقات الموقعة أو التفاهات المتفق عليها. وقد بدأ ذلك أثناء المراحل الأولى من المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق أوسلو وتوابعه، وتجلى ذلك بصورة علنية بعبارة رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت أن "لا تواريخ مقدسة!" وقد انتهكت إسرائيل لاحقاً كل الاتفاقات الموقعة وفي كل المجالات واختلقت الذرائع لذلك. وقد حظي اتفاق باريس الاقتصادي بحصة وافرة من الانتهاكات الإسرائيلية في جوانبه كافة، والجانب النقدي من اتفاق باريس ليس استثناء!

تسعى هذه الدراسة إلى رصد الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات ذات العلاقة بالقطاع النقدي وتقدير آثار هذه الانتهاكات والتكلفة الإضافية التي تسببها للقطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وتقديم توصيات بشأن مواجهة الانتهاكات أو على الأقل التخفيف من تأثيرها.

اعتمدت الدراسة لتلبية أهدافها على الآليات التالية:

- مراجعة الاتفاقيات ذات العلاقة بالقطاع النقدي الفلسطيني. ومراجعة الدراسات والتقارير التي تناولت موضوع انتهاكات هذه الاتفاقات لحصرها وتحديد مخاطرها.
- مقابلات شخصية لفريق البحث مع مسؤولين من سلطة النقد والنظام المصرفي الفلسطيني للوقوف على طبيعة وتأثير الانتهاكات الإسرائيلية والمخاطر الناجمة عنها في إعاقة تطور القطاع المصرفي.
- جمع الإحصاءات والبيانات المتوفرة والتي تفيد في تقدير التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن الانتهاكات الإسرائيلية المتعلقة بالنظام المصرفي والتي يتكبدها القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل خاص، والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام.
- عرض النتائج الأولية للنقاش على مجموعة بؤرية من الأكاديميين وواضعي السياسات، ومدراء البنوك والمختصين.

بالإضافة إلى كونها الأولى في هذا المجال، تتبع أهمية هذه الدراسة من ضرورة تسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية في المجال النقدي لاستخلاص العبر وتفاذي الثغرات القائمة في الاتفاقات المرحلية وللتحضير للتصور الفلسطيني لشكل العلاقات الاقتصادية المرغوبة مع الاقتصاد الإسرائيلي.

تتكون الدراسة من خمسة أجزاء: تشكل هذه المقدمة الجزء الأول منها، ويعرض الجزء الثاني الانتهاكات الإسرائيلية للبنود المتعلقة بالجانب النقدي لاتفاق باريس الاقتصادي ويشمل مراجعة مختصرة للانتهاكات لاتفاق باريس بشكل عام. أما الجزء الثالث فيقدم إطاراً نظرياً لآثار المترتبة على الانتهاكات الإسرائيلية على القطاع المصرفي الفلسطيني ومن ثم على الاقتصاد الفلسطيني. ويعرض الجزء الرابع تقديراً كمياً لآثار المباشرة وغير المباشرة للانتهاكات الإسرائيلية. ويلخص الجزء الخامس والأخير أهم النتائج ويقدم بعض التوصيات.

2- الانتهاكات الإسرائيلية لاتفاقات الجانب النقدي

عند مراجعة اتفاقية باريس الموقعة بين م ت ف وحكومة إسرائيل في العام 1994، والتي أصبحت أحد ملاحق الاتفاق السياسي المعروف باتفاق ترتيبات المرحلة الانتقالية (اتفاق أوسلو) والموقع بين الطرفين في العام 1995 -- أي أن اتفاق باريس كان من المفروض أن يكون اتفاقا مرحليا لخمس سنوات ينتهي العمل به في العام 1999 --، نجد أن الانتهاك الأكبر من قبل إسرائيل لاتفاق باريس هو ذلك الذي يطال الاتفاق السياسي والمتمثل بالأساس برفض التوصل إلى اتفاق نهائي. فمن المفروض أن اتفاق باريس قد انتهى مع نهاية المرحلة الانتقالية وأنه قد استبدل باتفاق جديد يرسم العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية الدائمة أخذا بعين الاعتبار الثغرات والمشاكل التي تضمنها اتفاق باريس، إلا أن هذا لم يحصل

وقد أمعنّت حكومة إسرائيل في انتهاك نصوص اتفاق باريس بشكل عام (Elkhafif and others, 2014)، إلى جانب استغلال النصوص القابلة للتأويل وتلك المعتمدة على البيانات والإحصاءات وهي كثيرة (المقاصة وتواريخ تحويلها والقوائم السلعية (A1, A2, B) والعلاقات مع الاقتصاديات المجاورة والدولية الأخرى،). للإجحاف بحقوق الجانب الفلسطيني بموجب الاتفاق، بعبارة أخرى، انتهكت حكومة إسرائيل نصوصا واضحة في الاتفاق وروحه ومبادئه الأساسية. نستعرض فيما يلي بعضا من هذه الانتهاكات على سبيل المثال لا الحصر¹:

- من أهم النصوص المنتهكة من قبل إسرائيل ذلك المتعلق بتشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة وعقد اجتماعاتها(البند 2) والتي أعطاه اتفاق باريس صلاحيات مراجعة وتعديل بنود الاتفاق ودراسة أية قضايا مستجدة. حيث أن اللجنة "لم تؤد المهمة التي أوجدت من أجلها، وذلك لأن إسرائيل ربطت القضايا الاقتصادية بتوجهاتها السياسية والأمنية، الأمر الذي عطل أعمال اللجنة "..... ولم تعقد إلا اجتماعا واحدا في سبتمبر 2009 منذ العام 2000...." (Elkhafif and others, 2014 p. 8)². من هنا لم يكن هناك فرص لبحث القضايا العالقة أو المخالفات في التنفيذ أو الأمور المستجدة في كل المجالات بما فيها المجال النقدي.
- انتهاك إسرائيل "للوحدة الجغرافية وسلامة الأراضي" للضفة الغربية وقطاع غزة، وما تتضمنه هذه الوحدة من حرية الحركة للبشر والسلع والخدمات وحرية التواصل مع العالم الخارجي.
- أما مخالفة إسرائيل لروح الاتفاق فيظهر تقريبا في معظم الجوانب وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية الفلسطينية العربية والدولية والتي لم تعترف إسرائيل ببعضها، وفيما يتعلق بالإجراءات المتبعة تجاه التجارة الخارجية الفلسطينية التي تستخدم الموانئ الإسرائيلية.
- وأما مخالفة إسرائيل لمبادئ الاتفاق فهي نوعان: الأول يتعلق بمخالفتها للمبادئ المنصوص عليها في الاتفاق من قبيل مبدأ أن الاتفاق يؤسس لعلاقة من التعاون لتحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة وأنه قائم على أساس "الاحترام المتبادل"، بمعنى احترام كل طرف للمصالح الاقتصادية للطرف الآخر وأن الفريقين يعترفان بعلاقات كل منهما الاقتصادية مع الأسواق الأخرى (اتفاق باريس - المقدمة: PREAMBLE). وأما النوع الثاني

¹ حصر هذه الانتهاكات ليس من مهام هذه الورقة.

² كانت الاجتماعات تتم بين وزراء ونظرائهم وليس كلجنة كاملة وجدول أعمال مسبق.

فيتعلق بالمبادئ التي تحكم الاتفاقات الدولية وخاصة مبدأ "حسن النية" (Good Faith) والذي ينطبق على الاتفاقيات الموقعة بين م ت ف وحكومة إسرائيل.

وعند مراجعة الفصل الرابع من اتفاق باريس المتعلق بالجانب النقدي من العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية (Article IV)، نجد أنها جاءت مختصرة وتنص على (ترجمة المؤلف بتصرف):

- إنشاء سلطة النقد الفلسطينية للقيام بمهام البنك المركزي الفلسطيني ضمن المحددات المتفق عليها.
- اعتماد الشيكال الإسرائيلي كأحد العملات الرسمية للتداول في فلسطين.
- أن تقوم سلطة النقد الفلسطينية بإنشاء غرفة مقاصة وأن تتم مقاصة الالتزامات النقدية للاقتصاديين بين هذه الغرفة وغرفة مقاصة بنك إسرائيل (البنك المركزي الإسرائيلي).
- أن يسمح الطرفان بقيام علاقة بين البنوك العاملة في منطقة ولايتيهما.
- أن يتم فتح فروع لبنوك إسرائيلية محددة (خمسة) في الأراضي الفلسطينية³، وأن تخضع علاقتها مع سلطة النقد لأحكام معاهدة بازل، كما يسمح للبنوك الإسرائيلية الأخرى بالتقدم بطلب ترخيص للعمل في الأراضي الفلسطينية وأن تنظر فيها سلطة النقد الفلسطينية حسب اتفاقية بازل (Basel Convention). بالمقابل، أن يسمح بفتح فروع للبنوك الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي على أن تقدم الطلبات اللازمة وأن يكون النظر فيها من قبل بنك إسرائيل وفق اتفاقية بازل.
- أن يقوم بنك إسرائيل بتحويل الشيكال الفائض لدى البنوك الفلسطينية إلى العملات المطلوبة، ويتم حساب هذا الفائض وفق معادلة تتعلق بالتبادل التجاري العام بين الاقتصاديين بما في ذلك أجور العمال الفلسطينيين العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي.

للتعرف على الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاق في الجانب النقدي، قمنا بإجراء سلسلة من اللقاءات المطولة والتفصيلية مع المسؤولين في سلطة النقد الفلسطينية (المحافظ ومسؤولي الدوائر ذات العلاقة) ومع المدراء العاميين ومدراء الدوائر المختصة لبعض البنوك الفلسطينية والبنوك الوافدة العاملة في الاقتصاد الفلسطيني. وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن انتهاكات إسرائيل للاتفاق السياسي (أوسلو وتوابعه) أو اتفاق باريس بمجمله هي انتهاكات تؤثر في الجانب النقدي ولكن بدرجات متفاوتة وبصور غير مباشرة.
- إن أي تعطيل أو تأخير لنقل الشيكال الإسرائيلي من مكان إلى آخر داخل الأراضي الفلسطينية أو بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي هو انتهاك لكون الشيكال معتمد كعملة رئيسية في التداول في الاقتصاد الفلسطيني (روح الاتفاق ومبادئه). وبشكل ذلك عنصر إرباك للبنوك ويزيد تكاليفها.
- الانتهاك الصارخ للاتفاق بنصوصه وروحه ومبادئه يظهر جليا في رفض بنك إسرائيل التعامل مع غرفة المقاصة الفلسطينية التي أسستها سلطة النقد الفلسطينية. حيث أن هذا الانتهاك يفاقم من معاناة البنوك والتجار الفلسطينيين في إتمام عمليات التبادل التجاري بين الاقتصاديين. وبدلا من ذلك فرض بنك إسرائيل على البنوك الفلسطينية إجراء المقاصة لعملائها من خلال البنوك الإسرائيلية والتي ترفض التعامل مع البنوك الفلسطينية كبنوك مراسلة

³ هي تلك البنوك الإسرائيلية التي كانت عاملة في الأراضي الفلسطينية قبل الانتفاضة الأولى (التي بدأت نهاية العام 1987)، واغلق بعضها خلال الانتفاضة، وهي: بنك لئومي وبنك ديسكونت وبنك هبوعليم وبنك مزراحي وبنك عين حى. (www.site.iugaza.edu.ps/.../files/.../)

وإنما فقط كعميل كبير! وقد ظهر تأثير هذا الانتهاك بصورة واضحة بعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية في العام 2006 عندما بدأت البنوك الإسرائيلية تتردد في التعامل مع البنوك الفلسطينية وتفرض القيود على تعاملاتها أو ترفض التعامل مع بعضها بحجج مختلفة أهمها ما يتعلق بارتفاع المخاطرة! وبالرغم من التعقيدات الإجرائية في هذه العملية، إلا أن قضية المقاصة لم تشكل مشكلة كبرى للبنوك من حيث التكاليف أو من حيث التعامل معها.

- أما الانتهاك الأكثر تأثيراً على العمل المصرفي الفلسطيني ومن ثم على الاقتصاد الفلسطيني ككل، فيتمثل في عدم قبول بنك إسرائيل أو البنوك الإسرائيلية بتحويل الكميات الفائضة من الشيكال الإسرائيلي لدى البنوك الفلسطينية وسلطة النقد الفلسطينية، وخاصة بعد العام 2007 حيث بدأت البنوك الإسرائيلية ترفض التعامل مع أي من البنوك العاملة في قطاع غزة بعد قرار الحكومة الإسرائيلية اعتبار القطاع "كيانا معاديا". وفرض بنك إسرائيل سقوفا شهرية على كميات الشيكال التي تحولها البنوك الفلسطينية إلى البنوك الإسرائيلية أو بنك إسرائيل لاستخدامها في تسديد التزامات عملائها تجاه البنوك الإسرائيلية أو لصرفها إلى عملات أخرى. وقد ارتفعت هذه السقوف تحت ضغط سلطة النقد الفلسطينية، التي بذلت جهوداً كبيرة لتوضيح أسباب الزيادة في كمية الشيكال في البنوك الفلسطينية، واستخدمت علاقاتها المميزة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي بشكل خاص والبنك الدولي) والبنك الفدرالي الأمريكي، للضغط على المستويات السياسية والنقدية في إسرائيل لاستيعاب الكميات الفائضة من الشيكال. فتدرجت الكمية من 80 إلى 120 إلى 300 مليون شيكل شهرياً. وتمت هذه الزيادة في السقوف دون تفاهات أو محاضر موقعة بين الجانبين مما يمكن بنك إسرائيل من التملص من الالتزام بهذه السقوف أي وقت شاء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الإجراءات والسقوف تخص البنوك الفلسطينية فقط ولا تؤثر على البنوك الوافدة، والتي يسمح لها تحويل ما تشاء من كميات الشيكال وفق التفاهات بين بنك إسرائيل والبنوك المركزية للدولة الأم لهذه البنوك ولكن ضمن جداول زمنية محددة ومتفق عليها (الأردن ومصر وبريطانيا)⁵!
- من الانتهاكات الإسرائيلية رفض بنك إسرائيل التعامل مع الفروع العاملة (لجميع البنوك) في قطاع غزة ومنع أو تقييد حركة الأموال (بما فيها الشيكال) بين الضفة الغربية وقطاع غزة .
- كما أن التمييز في التعامل بين البنوك العاملة في الاقتصاد الفلسطيني يعد انتهاكاً لروح ومبادئ الاتفاق، حيث أن يأ هذا التمييز يعطي ميزة تنافسية غير مبررة للبنوك الوافدة ويضعف من سيادة سلطة النقد الفلسطينية على النظام المصرفي الفلسطيني (وإن بينت الدراسة أن هذا التأثير قليل نسبياً ويتناقص). وتجدر الإشارة إلى أن سلطة النقد الفلسطينية لا تميز بين البنوك الفلسطينية والوافدة؛ فهي تطبق ذات الأنظمة الرقابية والقوانين على جميع البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يدحض كل المبررات التي تسوقها الجهات الإسرائيلية للتمييز في التعامل.
- لم تفتح البنوك الإسرائيلية، عدا بنك ديسكونت في بيت لحم⁶، أي فروع لها (حتى الخمسة المنصوص عليها في اتفاق باريس) في الأراضي الفلسطينية لتجنب الوقوع تحت السيادة الفلسطينية ولأنها (وبنك إسرائيل) اعتبرت السوق الفلسطيني عالي المخاطر مصرفياً وفقاً لتصنيفات إسرائيلية سياسية وأمنية. بالمقابل، لم يفتح أي بنك فلسطيني فرعاً له في الاقتصاد الإسرائيلي⁷.

⁴ غالباً ما تتلمص الجهات الإسرائيلية للمفاوضة للفلسطينيين من توقيع أي تفاهات أو محاضر لقاءات.

⁵ بالمقابل، يرفض بنك إسرائيل التعامل مع البنوك الفلسطينية أو سلطة النقد الفلسطينية وفق الاتفاقات الموقعة وإنما يتعامل معها بمزاجية مرتبطة بالظروف السياسية!

⁶ والذي تم إغلاقه لاحقاً (عام 2002) بقرار من سلطة النقد الفلسطينية لرفضه الالتزام بالتعليمات الفلسطينية.

⁷ أحد البنوك درس إمكانية فتح فرع له في الاقتصاد الإسرائيلي، وعند الفحص المبدئي لإمكانية الترخيص "تصحوا" (من المستوى السياسي والفني الإسرائيلي) بعدم القيام بذلك.

3- الإطار النظري لآثار الانتهاكات الإسرائيلية:

تتمثل آثار الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات في المجال النقدي نظرياً برفعها تكلفة إدارة النقدية (السيولة) للبنوك الفلسطينية وبذلك تؤدي إلى رفع تكلفة النشاط البنكي في النظام المصرفي الفلسطيني (الجزء المحلي منه) مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل التجاري والاستثماري، أي أنها ترفع تكلفة التبادل بين الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي. يؤدي ذلك إلى تقليل معدلات النمو (في الإنتاج والتشغيل) في الاقتصاد الفلسطيني ويمثل عاملاً من عوامل تقادم أزماته. بالإضافة إلى ذلك، فإن التمييز الإسرائيلي لصالح البنوك الوافدة يؤدي إلى خلل في التنافسية (distortion) في الاقتصاد الفلسطيني.

تؤثر الانتهاكات الإسرائيلية على النشاط المصرفي الفلسطيني من خلال تكاليف مباشرة وأخرى غير مباشرة:

- تتمثل التكاليف المباشرة في ارتفاع تكلفة تخزين وتأمين الكتلة النقدية (من الشيكال) الفائضة، وارتفاع تكلفة المقاصة بين البنوك الفلسطينية وتلك الإسرائيلية، وتكلفة الإجراءات التي تلجأ إليها البنوك الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها تجاه الشيكات المحررة عليها لصالح البنوك الإسرائيلية لعدم قدرتها على شحن كميات الشيكال اللازمة لتغذية حساباتها لذلك. وتبين أن البنوك الفلسطينية لجأت إلى آليتين متزامنتين: الأولى الافتراض من البنوك المحلية أو من سلطة النقد الفلسطينية أو من البنوك الإسرائيلية أو الأجنبية (ألمانية) والثانية اللجوء إلى عمليات التبادل المعروفة "بالسواب" (Swap)⁸ لشراء "مخاطر الصرف" (Exchange rate risk).
- تتمثل التكاليف غير المباشرة بتكلفة الفرصة البديلة والتي تأتي من انتهاكين أساسيين فيما يتعلق بالنقدية⁹:
 - تكلفة الفرصة البديلة للكميات المشحونة إلى البنوك الإسرائيلية بسبب تأخير تاريخ "حق الوديعة" في البنوك الإسرائيلية مدة عشرة أيام من استلامها. وتدعي البنوك الإسرائيلية أن التأخير يكون بسبب عملية عد النقود المشحونة والتأكد من سلامتها.
 - تكلفة الفرصة البديلة للكتلة النقدية الفائضة وهي عبارة عن الإيراد (الفائدة) الذي يمكن أن يتم تحصيله على ودائع الشيكال لدى البنوك الإسرائيلية.
- عند شحن الشيكال إلى البنوك الإسرائيلية هناك تكلفة للشحن والحراسة، وهي تكلفة غير مرتبطة مباشرة بالانتهاكات الإسرائيلية¹⁰ وإنما ترتفع وتنخفض متأثرة بطبيعة التعامل الذي تنتهجه السلطات الإسرائيلية مع الجانب الفلسطيني بشكل عام وفي أوقات معينة (الأزمات). وبذلك، لا تحسب تكاليف الشحن من التكاليف المباشرة للانتهاكات الإسرائيلية في الجانب النقدي. وعندما تمنع الانتهاكات الإسرائيلية شحن كميات من الشيكال، توفر البنوك تكلفة الشحن والتي بالتالي تخصم من تكلفة عدم الشحن للحصول على صافي التكلفة.

⁸ وهي عبارة عن عقد مشتقة (a derivative contract) يتم من خلالها تبادل أصول مالية بين الفريقين، وفي حالة الصرف يتم التبادل (Over the Counter)، والدافع في العادة لمواجهة مخاطر الصرف. (www.investopedia.com).

⁹ هناك تكلفة غير مباشرة من نوع ثالث تحدث بسبب أن البنوك تتجنب تقديم تسهيلات بالشيكال الإسرائيلي لأن عملاءها في الغالب يستثمرون هذه التسهيلات في العلاقة التجارية مع الاقتصاد الإسرائيلي وبالتالي سيظلون من البنك تحويل هذه التسهيلات أو جزء منها إلى تجار إسرائيليين الأمر الذي لا تستطيع البنوك في كل الأوقات مما يجبرها على إجراءات مكلفة لتنفيذ العمليات. ويقوم العملاء عندها بالتحويل إلى البنوك الوافدة ولم تستطع البنوك الفلسطينية تقدير حجم هذه التكلفة.

¹⁰ غالباً هناك ارتفاع في تكلفة شحن النقود (أو غيرها) بشكل عام بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة للمعوقات الإجرائية التي تمارسها السلطات الإسرائيلية على الحدود الفاصلة والاحتكار الذي يؤدي إليه نظام التصاريح للشركات الشاحنة.

4- تقدير تكلفة الانتهاكات الإسرائيلية

للتمكن من تقدير تكلفة الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاق في المجال النقدي، لا بد من تقدير معدلات (لكل مليون شيكل مثلاً) تكلفة التخزين والتأمين، والتكلفة الإضافية لنظام المقاصة القائم. ولا بد من تقدير معدلات العائد على ودائع الشيكال بين البنوك الإسرائيلية (حيث ستودع كميات الشيكال الفائض)، وتقدير تكاليف عمليات "السواب" ومعدل تكلفة اقتراض البنوك لمواجهة عدم القدرة على شحن كميات الشيكال المطلوبة منها في الوقت المناسب. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من تقدير الكتلة النقدية التي ستحسب عليها التكلفة في كل حالة.

4-1 تقدير معدلات التكلفة

تبين من المقابلات التي أجريناها أنه يمكن تقدير المعدلات المختلفة كما يلي:

- معدلات تكلفة التخزين قليلة جداً، بل ولا تكاد تذكر حسب معظم البنوك الفلسطينية. ويعود الانخفاض في هذا المعدل إلى كون جميع البنوك لديها خزائن قائمة وحراسات قائمة (بشرية وتقنية) ولم تكن بحاجة إلى الاستثمار في خزائن أو حراسات إضافية لمواجهة الأزمة.
- لم تتأثر معدلات التأمين في معظم البنوك خلال الفترة المبحوثة، حيث أن التأمينات في العادة تحسب على سقف عالية نسبياً من الكتلة النقدية، وغالباً لا يتم تجاوزها خلال فترة تغطية التأمين. بالرغم من ذلك، هناك ارتفاع في تكلفة التأمينات من سنة إلى أخرى ويبدو أن أحد أسباب الزيادة فيها هو الوضع الأمني والسياسي بشكل عام والانتهاكات الإسرائيلية لاتفاق تحويل الشيكال بشكل خاص، ومن الصعب تقدير الجزء من الارتفاع الناجم عن الانتهاكات.
- بالنسبة لتكلفة المقاصة، أشارت البنوك الفلسطينية إلى أن نظام المقاصة القائم لا يمثل ارتفاعاً في تكلفتها. خاصة وأن البنوك الممنوعة من المقاصة تتجنب التعاملات المتعلقة بالتبادل التجاري مع الاقتصاد الإسرائيلي¹¹. إلا أن البنوك الفلسطينية ملزمة بإيداع مبالغ ضمان كبيرة نسبياً لإتمام عملية التقاص¹².
- يختلف معدل الفائدة على ودائع البنوك الإسرائيلية في بنك إسرائيل من شهر إلى آخر. وتشير بيانات بنك إسرائيل (الجدول رقم 5)) إلى تراجع في هذا المعدل بصورة مستمرة خلال الفترة (2011-2015) بالتزامن مع تراجع معدل الفائدة الأساس (prime rate) في إسرائيل. ويعود ذلك إلى السياسة النقدية الإسرائيلية التي سادت في تلك الفترة والتي خفضت سعر الفائدة الأساس لمواجهة التراجع في الاقتصاد الإسرائيلي الذي نجم عن الأزمة المالية العالمية (والتي بدأت في العام 2008). وقد تم استخدام المتوسطات السنوية للفوائد على ودائع البنوك الإسرائيلية في بنك إسرائيل لاحتساب تكلفة الفرصة البديلة للكميات المشحونة وأما المعدلات الشهرية فتم استخدامها لحساب تكلفة الفرصة البديلة للسيولة الفائضة "الإشكالية" (المتبقية بعد الشحن) (PEL). أما تكلفة عمليات "السواب" وتكلفة الاقتراض لمواجهة الالتزامات الناجمة عن الانتهاكات الإسرائيلية فاعتمدنا في تقديرها على قيمها الفعلية التي دفعها بنك فلسطين خلال سنوات الأزمة. حيث أن بنك فلسطين

¹¹ هذه الإستراتيجية تعتبر تكلفة بحد ذاتها حيث أن هذه البنوك تحرم من جزء من السوق المصرفي، إلا أنه لا يمكن تقديرها.

¹² وصل هذا المبلغ لأحد البنوك الفلسطينية "الصغيرة" إلى 52000 شيكل.

هو الوحيد الذي لجأ إلى هذه الإجراءات، كونه المكلف بعملية الشحن للشيكال الفائض عن حاجة البنوك الفلسطينية إلى بنك إسرائيل (جدول رقم 1).

4-2 تقدير الكتل النقدية

وفرت لنا سلطة النقد الفلسطينية بيانات دورية تفصيلية للفترة (2009-2015) عن عمليات الشحن التي تمت وكميات السيولة النقدية وحجم الودائع بالعملات المختلفة المرصودة لدى البنوك الفلسطينية والتي تخضع لتعليمات السيولة (سلطة النقد الفلسطينية، 2015) في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ووفرت لنا البيانات في قطاع غزة للبنوك الفلسطينية وللبنوك الوافدة كل على حدة، بينما كانت البيانات للضفة الغربية غير مفصلة فقمنا بتقديرها اعتماداً على حصة البنوك الوافدة من السوق والواردة في بيانات جمعية البنوك العاملة في فلسطين. ولأغراض تحليلية، قمنا باحتساب الكتل النقدية التالية (كلها بالشيكال):

- تفرض سلطة النقد الفلسطينية على البنوك العاملة في الاقتصاد الفلسطيني معدل احتياطي إلزامي على الودائع الجارية من جميع العملات يبلغ 9% وتلتزمها بإيداعها في حسابات سلطة النقد لدى البنوك¹³.
- وتفرض سلطة النقد متطلبات سيولة على ودائع البنوك العاملة¹⁴ بمعدل 6% لكل العملات التي يحتفظ بها نقداً في خزائن البنك. سنطلق على الكتلة النقدية المتبقية بعدها (94% من الودائع) لأغراض هذه الدراسة كتلة السيولة الفائضة (Excess Liquidity: EL).
- كتلة السيولة الفائضة الصافية (Net Excess Liquidity: NEL)، وهي كمية النقدية الفائضة باعتبار اعتماد البنوك الفلسطينية لمعدلات سيولة إضافية للطوارئ أو للمحافظة على مصداقية البنوك (Precautionary) والتي قدرت بحوالي 4%¹⁵. أي أن السيولة الفائضة الصافية تشكل 90% من الودائع المعنية.
- كتلة السيولة الإشكالية (Problematic Excess Liquidity: PEL)، وهي كمية النقدية الفائضة الناجمة عن طرح كميات النقدية المشحونة من كتلة السيولة الفائضة الصافية. وهذه الكتلة تستخدم كأساس لاحتساب تكلفة الفرصة البديلة الناجم عن منع الشحن أو التحويل، مع ملاحظة أنه لا بد من خصم تكلفة الشحن التي تم توفيرها بسبب عدم الشحن!

4-3 التكاليف المباشرة

حيث أن تكاليف التخزين والحراسات والتأمينات الإضافية لمشكلة تراكم الشيكال هامشية، يبدو أن التكاليف المباشرة لمشكلة الفائض من الشيكال تقتصر على تكلفة عمليات "السواب" وتكلفة الاقتراض من الشيكال التي تضطر إليها البنوك الفلسطينية للوفاء بالتزاماتها المترتبة على العلاقة مع الاقتصاد الإسرائيلي وخاصة تمويل الواردات الفلسطينية وعمليات صرف العملات (من الشيكال إلى الدولار أو اليورو). وتبين لنا أن بنك فلسطين هو الوحيد الذي يقوم بهذه الإجراءات بسبب السيولة الفائضة الإشكالية (PEL). وتشير البيانات إلى أن حدة المشكلة كانت قليلة في بداية الفترة (2009 - 2011) حيث لم يجر البنك أي عمليات "سواب" واقتصر الاقتراض على مبالغ قليلة نسبياً من البنوك

¹³ ليس لدى سلطة النقد حتى اللحظة خزائن (Vaults) لاستقبال الاحتياطي الإلزامي.

¹⁴ تسمى الودائع الخاضعة لتعليمات السيولة.

¹⁵ بناء على المقابلات الشخصية مع مدراء ومسؤولي بعض البنوك العاملة في فلسطين.

الإسرائيلية (كانت فوائدها 247 ألف شيكل سنويا). أما الفترة التالية (2012-2014) فشهدت ارتفاعا ملحوظا في تكلفة السيولة الفائضة الإشكالية؛ ففقدت تكاليف "السواب" لتصل إلى حوالي 1.551 مليون شيكل سنويا وارتفعت تكلفة الاقتراض في هذه الفترة لتصل إلى حوالي 10 مليون شيكل سنويا، توزعت عملية الاقتراض بين البنوك العاملة في فلسطين وسلطة النقد والبنوك الأجنبية والبنوك الإسرائيلية (التي تضاعف الاعتماد عليها في الفترة الأخيرة) (جدول رقم 1). وبذلك بلغ المتوسط السنوي للتكلفة الإجمالية المباشرة لكتلة السيولة الفائضة الإشكالية إلى حوالي 11.55 مليون شيكل سنويا خلال الفترة 2012 - 2014. وقد بلغ المتوسط السنوي لكميات السيولة الفائضة الإشكالية خلال الفترة ذاتها حوالي 750.47 مليون شيكل، أي أن التكلفة المباشرة لكل مليون شيكل من الفائض الإشكالية خلال الفترة 2012 - 2014 بلغت حوالي 15.4 ألف شيكل (حوالي 1.54%)¹⁶ (الجدول رقم (1)).

جدول (1): تكلفة "السواب" والاقتراض لبنك فلسطين المترتبة على الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات في الجانب النقدي

(مليون شيكل)

| السنة | تكلفة السواب | الفوائد على الاقتراض من بنوك إسرائيلية | الفوائد على الاقتراض من البنوك المحلية | الفوائد على الاقتراض من سلطة النقد | الفوائد على الاقتراض من بنوك أجنبية | المجموع |
|---------------|--------------|--|--|------------------------------------|-------------------------------------|---------|
| 2009 | 0 | 0.160 | 0 | 0 | 0 | 0.160 |
| 2010 | 0 | 0.165 | 0 | 0 | 0 | 0.165 |
| 2011 | 0 | 0.415 | 0 | 0 | 0 | 0.415 |
| 2012 | 0.1440 | 0.830 | 1.254 | 1.097 | 0.148 | 3.473 |
| 2013 | 2.624 | 0.183 | 3.002 | 4.501 | 6.780 | 17.090 |
| 2014 | 1.886 | 0 | 3.813 | 4.002 | 4.381 | 14.082 |
| 2015* | 0 | 0.247 | 0 | 0 | 0 | 0.247 |
| المتوسط (1)** | 0 | 0.338 | 2.690 | 3.2 | 3.77 | 11.548 |

بيانات بنك فلسطين، وتمثل بذلك الضفة الغربية وقطاع غزة.

* لم يكن هناك عمليات "سواب" أو اقتراض خلال عام 2015. لذلك حسبت المتوسطات بدون العام 2015.

** المتوسط (1) يغطي الفترة 2009 - 2011، بينما يغطي المتوسط (2) الفترة 2012 - 2014. استخدمنا هذه الطريقة لشدة التباين بين الفترتين.

4-4 التكاليف غير المباشرة:

يبين الجدول رقم (2)، تقديرا للتكاليف غير المباشرة الناجمة عن الكميات المشحونة، بينما يبين الجدول رقم (3) تقديرا للتكاليف غير المباشرة الناجمة عن الكميات الفائضة من الشيكال المتبقية في البنوك بعد الشحن (PEL).

ويظهر من الجدول رقم (2) أن التكاليف غير المباشرة الناجمة عن الشحن تزايدت حتى بلغت الذروة في العام 2013 بالرغم من انخفاض معدل الفائدة المستخدم بحوالي 41% (من 2.38% إلى 1.4%)، كون الكميات المشحونة من البنوك الفلسطينية في العام 2013 بلغت ذروتها (4860 مليون شيكل) مرتفعة بحوالي 72%. وبلغ المتوسط السنوي لهذه التكلفة حوالي 0.98 مليون شيكل، مع ملاحظة أن هذا المعدل تناقص في العامين الأخيرين بصورة ملموسة، وكان المعدل السنوي للتكلفة غير المباشرة للكميات المشحونة من الشيكال للفترة 2009 - 2011 حوالي 774 ألف

¹⁶ بلغ هذا المعدل في السنوات الأولى (2009 - 2011)، فقط 0.06% تقريبا.

شيكل (معدل 0.058% من الكميات المشحونة)، بينما ارتفع هذا المعدل السنوي إلى حوالي 1.478 مليون شيكل سنويا (معدل 0.037% من الكميات المشحونة). ويلاحظ انه بالرغم من ارتفاع المتوسط السنوي للتكلفة غير المباشرة للكميات المشحونة، إلا أن معدل هذه التكلفة (لكل مليون شيكل) تناقص خلال السنوات الأخيرة وذلك لانخفاض معدل الفائدة الذي تتقاضاه البنوك الإسرائيلية على ودائعها لدى بنك إسرائيل. وهنا تكون التكاليف شاملة للضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من أنه لا يتم شحن أي كمية من فوائض الشيكل من قطاع غزة إلى بنك إسرائيل، إلا أن البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية التي تشحن الكميات الفائضة لها فروع في قطاع غزة وهي محاسبيا شركة واحدة. أي أن التكلفة الإضافية على البنوك التي تشحن تكون على الشركة الموحدة.

من جهة أخرى، بسبب توفر البيانات اللازمة تمكنا من حساب التكاليف غير المباشرة الناجمة عن عدم شحن السيولة الفائضة الإشكالية للبنوك المحلية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة وللمجموع (الجدول رقم (3)). وبذلك يمكن معرفة تأثير المشكلة في قطاع غزة على مجمل المشكلة للبنوك الفلسطينية.

جدول (2): التكاليف غير المباشرة للمبالغ المشحونة

| السنة | الكمية المشحونة | متوسط معدل الفائدة على ودائع البنوك في بنك إسرائيل %** | تكلفة الفرصة البديلة (حسبت لعشرة أيام) |
|--------------------|-----------------|--|--|
| 2009 | 750.0 | 0.77 | 0.158 |
| 2010 | 1180.0 | 1.61 | 0.520 |
| 2011 | 2054.8 | 2.92 | 1.644 |
| 2012 | 2831.1 | 2.38 | 1.846 |
| 2013 | 4860.0 | 1.4 | 1.864 |
| 2014 | 4400.0 | 0.6 | 0.723 |
| *2015 | 2400.0 | 0.14 | 0.092 |
| المجموع | | | 6.847 |
| المتوسط السنوي (1) | 1328.27 | | 0.774 |
| المتوسط السنوي (2) | 4030.33 | | 1.478 |

ملاحظات:

البيانات تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة.

المتوسط (1) يغطي الفترة 2009 - 2011 بينما يغطي المتوسط (2) الفترة 2012 - 2014.

*تم استخدام البيانات المتاحة (حتى أيار 2015) لتقدير الكمية السنوية.

**من سجلات بنك إسرائيل (www.bankisrael.gov.il)

جدول (3): التكاليف غير المباشرة الناجمة عن عدم الشحن

(مليون شيكل)

| الفترة | المتوسط الشهري لكمية الفائض المتبقي | | | صافي تكلفة الفرصة البديلة | | |
|--------------------|-------------------------------------|----------|---------|--|----------|---------|
| | الضفة الغربية | قطاع غزة | المجموع | بعد خصم تكلفة الشحن (الموفرة) (مليون شيكل) | قطاع غزة | المجموع |
| 2009 | 249.35 | غ م | غ م | (0.46) | غ م | غ م |
| 2010 | 250.03 | 213.97 | 464.0 | 0.79 | 0.89 | 1.68 |
| 2011 | 40.65 | 119.4 | 160.1 | 0.46 | 1.92 | 2.37 |
| 2012 | 468.95 | 98.85 | 567.8 | 5.05 | 1.06 | 6.10 |
| 2013 | 534.3 | 414.56 | 948.9 | 1.17 | 0.54 | 1.71 |
| 2014 | 378.72 | 355.93 | 734.7 | (1.64) | (1.84) | (3.48) |
| 2015 | (161.0) | 392.62 | 231.6 | *1.58 | (4.27) | (2.69) |
| المجموع | | | | 6,95 | (1.7) | 5.69 |
| المتوسط السنوي (1) | 180.01 | 166.69 | 312.05 | 0.79 | 1.41 | #2.2 |
| المتوسط السنوي (2) | 460.66 | 289.78 | 750.47 | 1.53 | (0.24) | 1.443 |

تم الحساب من قبل الباحث باستخدام البيانات التفصيلية في الجدول رقم (5).

[^] كون الفائض رصيد تراكمي، فإن متوسطه الشهري يعتبر متوسطاً سنوياً كذلك. المتوسط (1) يغطي الفترة 2009-2011

للضفة و 2010 - 2011 لقطاع غزة، بينما يغطي المتوسط (2) الفترة 2012-2014.

* هذا متوسط تقريبي للعام 2015، حيث البيانات المتاحة تغطي فقط حتى نيسان من العام وكان مجموع التكلفة لها حوالي

0.53 مليون شيكل، وتم ضرب ذلك ب 3 للتقريب للعام 2015.

#مجموع متوسطي الضفة وقطاع غزة.

يبلغ المتوسط السنوي لصافي تكلفة الفرصة البديلة لكميات الشيكال الفائضة ولكن غير المشحونة (الجدول رقم (3)) حوالي 2.2 مليون شيكل سنوياً¹⁷، للفترة 2009 - 2011، منها 1.41 مليون شيكل في قطاع غزة (حوالي 64%). وبذلك يكون معدل التكلفة غير المباشرة لعدم الشحن في هذه الفترة حوالي 0.44% في الضفة الغربية وحوالي 0.85% في قطاع غزة (حوالي 0.63% للبنوك المحلية جميعها). وتراجع المتوسط السنوي لهذه التكلفة إلى 1.443 مليون شيكل للفترة 2012 - 2014. ونلاحظ هنا أن قطاع غزة قد وفر مبلغ 0.24 مليون شيكل نتيجة عدم الشحن! بينما تحملت الضفة الغربية في هذه الفترة 1.53 مليون شيكل تكلفة سنوية غير مباشرة بسبب عدم الشحن، وبذلك يكون معدل التكلفة لهذه الفترة حوالي 0.33% للضفة الغربية ومعدل التوفير لقطاع غزة حوالي 0.08% (حوالي 0.19% للبنوك المحلية جميعها).

وبذلك، فإن التكاليف الإجمالية للبنوك الفلسطينية التي تتسبب بها الانتهاكات الإسرائيلية (المباشرة وغير المباشرة) تقدر بحوالي 3.221 مليون شيكل سنوياً للفترة 2009 - 2011، وحوالي 14.469 مليون شيكل سنوياً للفترة 2012 - 2014. ويعادل ذلك حوالي 1.03% من متوسط كتلة السيولة الفائضة الإشكالية للفترة 2009 - 2011 و حوالي 1.93% من تلك الكتلة للفترة 2012 - 2014.

وعند تحويل المتوسطات النهائية إلى الدولار نحصل على متوسط تكلفة سنوية إجمالية بحوالي 859 ألف دولار للفترة 2009 - 2011 وحوالي 3.91 مليون دولار سنوياً للفترة 2012 - 2014. ويشكل ذلك حوالي 2.46% من إجمالي

¹⁷ تم خصم نسبة 0.1% من الكميات غير المشحونة (واحد لكل 1000) من التكلفة كتوفير لتكلفة الشحن ونجم عن الانتهاكات.

التكاليف السنوية للبنوك الفلسطينية للعام 2014. وهذا يعادل 1.24% من إجمالي تكاليف البنوك العاملة في الاقتصاد الفلسطيني. وهذه نسب قليلة نسبيا وليس من المتوقع أن تؤثر جوهريا على الأنشطة الاقتصادية للنظام المصرفي أو أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة التي تتقاضاها البنوك على التسهيلات الائتمانية للقطاعات المختلفة، حيث لم نجد ترابطا بين معدلات الفائدة والكتلة النقدية الإشكالية. وبذلك ليس متوقعا أن ترفع البنوك الفلسطينية الرسوم التي تتقاضاها على التبادلات المالية مع الاقتصاد الإسرائيلي كنتيجة للتكاليف المقدرة التي تتكبدها بسبب الانتهاكات الإسرائيلية.

جدول (4): مجموع التكاليف السنوية الناجمة عن الانتهاكات

الإسرائيلية للاتفاقات المتعلقة بالجانب النقدي

(مليون شيكل)

| السنة | التكاليف المباشرة | التكاليف غير المباشرة للشحن | التكاليف غير المباشرة لعدم الشحن | المجموع |
|--------------------|-------------------|-----------------------------|----------------------------------|---------|
| 2009 | 0.160 | 0.158 | (0.46) | (0.142) |
| 2010 | 0.165 | 0.520 | 1.68 | 2.365 |
| 2011 | 0.415 | 1.644 | 2.37 | 4.429 |
| 2012 | 3.473 | 1.846 | 6.10 | 11.419 |
| 2013 | 17.090 | 1.864 | 1.71 | 20.664 |
| 2014 | 14.082 | 0.723 | (3.48) | 11.325 |
| 2015 | | 0.092 | (2.69) | --- |
| المتوسط السنوي (1) | 0.247 | 0.774 | 2.2 | 3.221 |
| المتوسط السنوي (2) | 11.548 | 1.478 | 1.443 | 14.469 |

جدول تجميعي

5- الخلاصة والتوصيات

5-1 الخلاصة

رصدت هذه الدراسة الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات الموقعة بين دولة إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية في المجال النقدي. وقدرت الدراسة هذه التكاليف بشقيها المباشر وغير المباشر. وبلغ متوسط التكاليف الإجمالية حوالي 859 ألف دولار سنويا للفترة 2009 - 2011 وحوالي 3.91 مليون دولار سنويا للفترة 2012 - 2014. وقد شكل ذلك حوالي 2.46% من إجمالي تكاليف البنوك الفلسطينية في العام 2014. وبذلك فإن متوسط تكلفة الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقيات النقدية يشكل حوالي 1.24% من التكاليف الإجمالية للنظام المصرفي في الأراضي الفلسطينية في العام 2014.

5-2 التوصيات

تبين أن تكلفة الانتهاكات الإسرائيلية للاتفاقات النقدية قليلة نسبياً، الأمر الذي يجعل من التوصيات السياساتية تجاهها بحاجة إلى مبررات إضافية. ولكن رغم ضآلة التكلفة للانتهاكات الإسرائيلية، إلا أنها تشير إلى قدرة إسرائيل على إيقاع ضرر كبير بالنظام المصرفي الفلسطيني أو الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام. وتثبت أنه لا بد للفلسطينيين أن يبحثوا عن آليات للتخلص (أو التخفيف) من الارتهاق للإجراءات الإسرائيلية. من هذا المنطلق نقدم التوصيات التالية:

- أن تستمر سلطة النقد في التنسيق مع المؤسسات النقدية الدولية (صندوق النقد والبنك الدولي) والبنوك المركزية المؤثرة (الأوروبي والأمريكي) بالإضافة إلى المستويات السياسية لترسيخ تفاهم يقضي بتحييد النظام المصرفي الفلسطيني عن الخلافات السياسية الفلسطينية الإسرائيلية، وأن يتم الالتزام بما تم التوقيع عليه وخاصة فيما يتعلق بالمقاصة وشن الشيك¹⁸.
- أن يدرس الجانب الفلسطيني إمكانية اللجوء إلى المحاكم الدولية أو هيئات التحكيم الدولي لإلزام إسرائيل بنصوص ومبادئ وروح الاتفاق الاقتصادي والنقدي.
- أن يضع الجانب الفلسطيني السياسي المفاوضات موضوع الانتهاكات الاقتصادية عامة والانتهاكات النقدية خاصة على جدول أعمال أي جهود لاستئناف العملية السياسية، بهدف تحييد العلاقات الاقتصادية عن الهزات في العلاقات السياسية-التفاوضية، وتفعيل الأطر المعطلة المنصوص عليها في الاتفاق والمطالبة بهيئة تحكيم (اللجنة الرباعية أو الأمم المتحدة أو الاتحاد الأوروبي) في الموضوع إلى حين بلورة الاتفاق النهائي لشكل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية الإسرائيلية، والذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الثغرات والمشاكل التي سببها اتفاق باريس للجانب الفلسطيني. والتركيز أولاً على الاستقلال السياسي الاقتصادي ثم ترتيب علاقات بين كيانين مستقلين!

¹⁸ تحقيق هذا الهدف يبدو غير واقعي في ظل السلوك الإسرائيلي تجاه المفاوضات، ولكن التوصية تشجع استمرار سلطة النقد في جهودها التي تبذلها للتخفيف من تأثير المواقف السياسية على العلاقات النقدية.

• لتقليص حجم الفائض من الشيكال نقترح ما يلي:

- أن تشجع سلطة النقد (والسلطة الوطنية) تقليل استخدام الشيكال كوسيط للتبادل التجاري، وذلك بتشجيع استخدام الدولار والدينار في الصفقات التجارية في مجالات مثل السوق المالي والعقارات والسلع المعمرة. ويمكن أن يتم ذلك من خلال حوافز إجرائية. وبذلك يمكن أن تتحول المعاملات التجارية مع الاقتصاد الإسرائيلي إلى الدولار بدلا من الشيكال وعندها يمكن أن تبدأ الحكومة بدفع الرواتب وتسييد التزاماتها بالعملة الفلسطينية المقترحة أو بالدولار.
- أن تقوم المصارف بتوسيع التسهيلات الائتمانية بالشيكال للاستثمارات التي لا تتعامل مع التجارة مع الاقتصاد الإسرائيلي¹⁹. هذا يؤدي إلى زيادة الودائع بالشيكال للكتلة النقدية نفسها، ومن ثم زيادة الاحتياطي الإلزامي، وتخفيض الفائض من الشيكال! ويمكن البنوك أن تميز في هذا المجال لصالح المستثمرين في القطاعات الأقل اعتمادا على التجارة مع الاقتصاد الإسرائيلي. على السطح يبدو أن هذه التوصية تتناقض مع توصيات سابقة. إلا أن المقصود هنا أنه سيبقى الشيكال موجودا حتى بعد اعتماد التوصيات الأخرى، وهنا نوصي أنه بما أن كمية الشيكال الفائض لدى البنوك تشكل مشكلة لها، فإن التوسع في إقراضها سيزيد من حجم الودائع بالشيكال والتي تخضع لمتطلبات الاحتياطي الإلزامي (ومن المعروف في علم المصارف أن الكتلة النقدية بكاملها تتحول إلى احتياطي إلزامي واحتياطي طوارئ إذا ما تم إقراضها (Mishkin, 2007))²⁰.

• لتقليص تكلفة المشكلة على النظام المصرفي الفلسطيني نقترح ما يلي:

- أن تبني سلطة النقد الفلسطينية خزائنها الخاصة بها وأن توفر آلية لإيداع الشيكال الفائض لديها بدلا من إيداعها لدى بنك إسرائيل واعتماد هذه الودائع ضمن متطلبات الاحتياطي الإلزامي. وأن تفتح حسابات لودائع البنوك وتدفع عليها فائدة تغطي تكلفة الفرصة البديلة أو أقل قليلا! وبالرغم من أن هذا ينقل التكلفة من النظام المصرفي إلى سلطة النقد، إلا أن هذا يحمي النظام المصرفي ومن ثم الاقتصاد الفلسطيني من الاختلالات (distortions) التي قد تصيب النشاط الاقتصادي بسبب المشكلة!
- كما يمكنها استخدام هذه الودائع في تنفيذ سياسة نقدية غير مباشرة! من قبيل التأثير في سعر الصرف مقابل الدولار ومن قبيل استحداث سعر الفائدة الأساس في الاقتصاد الفلسطيني (Prime rate) والتأثير فيه. وعندها سيكون بإمكان سلطة النقد الفلسطينية إلزام بنك إسرائيل بالتعامل معها مباشرة أو أن المصدر الإسرائيلي سيعاني في الحصول على حقوقه المالية من المستورد الفلسطيني.

¹⁹ حيث أن المشكلة الرئيسية التي تواجه البنوك الفلسطينية هي القدرة على شحن الشيكال للوفاء بالتزامات عملاتها تجاه البنوك الإسرائيلية.

²⁰ ليس من المتوقع أن تستطيع البنوك إقراض كامل الكمية ولكن يمكنها المحاولة للتخفيف من إشكالية تراكم الشيكال.

جدول رقم (5): التكاليف غير المباشرة الناجمة عن عدم الشحن

(مليون شيكل)

| صافي تكلفة الفرصة البديلة | | | التوفير بسبب عدم الشحن | | | إجمالي تكلفة الفرصة البديلة | | | الفائدة على ودائع البنوك ² | كمية الفائض بعد الشحن | | | التاريخ |
|---------------------------|--------|--------|------------------------|--------|--------|-----------------------------|---------|---------|---------------------------------------|-----------------------|--------|----------|------------|
| (0.049) | (0.05) | 0.08 | - | 0.08 | | | 0.035 | 0.5 | | | | 83.78 | آب 2009 |
| (0.177) | (0.18) | 0.47 | - | 0.47 | | | 0.296 | 0.75 | | | | 473.05 | أيلول 2009 |
| (0.237) | (0.24) | 0.63 | - | 0.63 | | | 0.395 | 0.75 | | | | 631.68 | ت.1 2009 |
| 0.028 | 0.03 | (0.08) | - | (0.08) | | | (0.047) | 0.75 | | | | (75.59) | ت.2 2009 |
| (0.022) | (0.02) | 0.13 | - | 0.13 | | | 0.112 | 1 | | | | 133.81 | ك.1 2009 |
| 0.043 | 0.02 | 0.02 | 0.87 | 0.42 | 0.45 | 0.910 | 0.439 | 0.471 | 1.26 | 867.03 | 418.12 | 448.91 | ك.2 2010 |
| 0.035 | 0.01 | 0.02 | 0.70 | 0.24 | 0.46 | 0.732 | 0.249 | 0.483 | 1.26 | 697.06 | 236.79 | 460.26 | ش.ب 2010 |
| 0.036 | 0.01 | 0.03 | 0.72 | 0.18 | 0.54 | 0.758 | 0.186 | 0.572 | 1.26 | 721.93 | 177.43 | 544.50 | آذ 2010 |
| (0.007) | 0.05 | (0.06) | (0.03) | 0.21 | (0.24) | (0.036) | 0.266 | (0.302) | 1.51 | (28.61) | 211.06 | (239.67) | نيس 2010 |
| 0.086 | 0.04 | 0.05 | 0.33 | 0.15 | 0.18 | 0.418 | 0.188 | 0.230 | 1.51 | 332.34 | 149.44 | 182.91 | أيا 2010 |
| 0.079 | 0.02 | 0.05 | 0.30 | 0.10 | 0.21 | 0.384 | 0.121 | 0.263 | 1.51 | 304.97 | 95.91 | 209.07 | حز 2010 |
| 0.086 | 0.03 | 0.05 | 0.33 | 0.13 | 0.20 | 0.418 | 0.164 | 0.254 | 1.51 | 332.39 | 130.27 | 202.12 | تمو 2010 |
| 0.202 | 0.05 | 0.15 | 0.43 | 0.10 | 0.33 | 0.634 | 0.153 | 0.481 | 1.76 | 432.05 | 104.04 | 328.01 | آب 2010 |
| 0.354 | 0.11 | 0.24 | 0.76 | 0.24 | 0.52 | 1.112 | 0.353 | 0.758 | 1.76 | 757.88 | 240.87 | 517.01 | أيل 2010 |
| 0.276 | 0.22 | 0.05 | 0.43 | 0.35 | 0.08 | 0.707 | 0.575 | 0.131 | 1.97 | 430.46 | 350.43 | 80.03 | ت.1 2010 |
| 0.146 | 0.13 | 0.01 | 0.21 | 0.19 | 0.02 | 0.360 | 0.325 | 0.035 | 2.02 | 213.74 | 193.18 | 20.56 | ت.2 2010 |
| 0.346 | 0.18 | 0.17 | 0.51 | 0.26 | 0.25 | 0.853 | 0.438 | 0.415 | 2.02 | 506.72 | 260.10 | 246.62 | ك.1 2010 |
| 0.295 | 0.17 | 0.13 | 0.43 | 0.25 | 0.18 | 0.726 | 0.417 | 0.309 | 2.02 | 431.14 | 247.55 | 183.59 | ك.2 2011 |
| 0.173 | 0.10 | 0.07 | 0.19 | 0.11 | 0.08 | 0.366 | 0.209 | 0.157 | 2.27 | 193.73 | 110.53 | 83.20 | ش.ب 2011 |
| 0.365 | 0.20 | 0.16 | 0.33 | 0.18 | 0.14 | 0.694 | 0.388 | 0.306 | 2.53 | 329.08 | 184.15 | 144.94 | آذ 2011 |
| 0.728 | 0.31 | 0.42 | 0.48 | 0.20 | 0.27 | 1.203 | 0.511 | 0.692 | 3.04 | 475.02 | 201.69 | 273.33 | نيس 2011 |
| 0.598 | 0.29 | 0.31 | 0.39 | 0.19 | 0.20 | 0.988 | 0.479 | 0.509 | 3.04 | 389.97 | 188.95 | 201.01 | أيا 2011 |
| 0.379 | 0.29 | 0.09 | 0.22 | 0.16 | 0.05 | 0.596 | 0.451 | 0.144 | 3.3 | 216.59 | 164.13 | 52.46 | حز 2011 |
| 0.251 | 0.30 | (0.05) | 0.14 | 0.17 | (0.03) | 0.395 | 0.471 | (0.076) | 3.3 | 143.58 | 171.27 | (27.69) | تمو 2011 |
| (0.263) | 0.07 | (0.33) | (0.15) | 0.04 | (0.19) | (0.414) | 0.109 | (0.523) | 3.3 | (150.49) | 39.52 | (190.01) | آب 2011 |
| (0.152) | 0.00 | (0.16) | (0.09) | 0.00 | (0.09) | (0.238) | 0.006 | (0.244) | 3.3 | (86.61) | 2.08 | (88.69) | أيل 2011 |
| 0.146 | 0.11 | 0.03 | 0.09 | 0.07 | 0.02 | 0.239 | 0.188 | 0.051 | 3.07 | 93.55 | 73.62 | 19.94 | ت.1 2011 |
| 0.053 | 0.06 | (0.00) | 0.03 | 0.04 | (0.00) | 0.087 | 0.093 | (0.006) | 3.04 | 34.38 | 36.89 | (2.51) | ت.2 2011 |
| (0.198) | 0.02 | (0.21) | (0.15) | 0.01 | (0.16) | (0.347) | 0.029 | (0.376) | 2.79 | (149.26) | 12.45 | (161.71) | ك.1 2011 |
| 0.012 | 0.08 | (0.07) | 0.01 | 0.06 | (0.05) | 0.022 | 0.136 | (0.115) | 2.79 | 9.27 | 58.55 | (49.28) | ك.2 2012 |
| 0.160 | 0.07 | 0.09 | 0.14 | 0.07 | 0.08 | 0.304 | 0.139 | 0.165 | 2.53 | 143.97 | 65.78 | 78.18 | ش.ب 2012 |
| 0.307 | 0.10 | 0.21 | 0.28 | 0.09 | 0.19 | 0.585 | 0.191 | 0.394 | 2.53 | 277.25 | 90.48 | 186.78 | آذ 2012 |
| 0.513 | 0.06 | 0.46 | 0.46 | 0.05 | 0.41 | 0.975 | 0.106 | 0.869 | 2.53 | 462.58 | 50.43 | 412.15 | نيس 2012 |
| 0.473 | 0.08 | 0.39 | 0.43 | 0.07 | 0.35 | 0.900 | 0.156 | 0.744 | 2.53 | 426.91 | 73.81 | 353.10 | أيا 2012 |
| 0.549 | 0.04 | 0.51 | 0.50 | 0.03 | 0.46 | 1.045 | 0.067 | 0.978 | 2.53 | 495.48 | 31.60 | 463.89 | حز 2012 |
| 0.412 | 0.02 | 0.39 | 0.46 | 0.02 | 0.44 | 0.874 | 0.045 | 0.829 | 2.27 | 462.16 | 23.99 | 438.18 | تمو 2012 |
| 0.539 | 0.02 | 0.52 | 0.60 | 0.02 | 0.59 | 1.143 | 0.034 | 1.109 | 2.27 | 604.03 | 17.96 | 586.07 | آب 2012 |
| 0.931 | 0.16 | 0.77 | 1.04 | 0.18 | 0.87 | 1.976 | 0.337 | 1.639 | 2.27 | 1,044.54 | 177.89 | 866.65 | أيل 2012 |
| 1.001 | 0.13 | 0.87 | 1.12 | 0.15 | 0.98 | 2.124 | 0.276 | 1.848 | 2.27 | 1,122.59 | 145.76 | 976.83 | ت.1 2012 |
| 0.692 | 0.12 | 0.57 | 1.01 | 0.18 | 0.84 | 1.705 | 0.296 | 1.409 | 2.02 | 1,012.80 | 175.74 | 837.06 | ت.2 2012 |

| صافي تكلفة الفرصة البديلة | | | التوفير بسبب عدم الشحن | | | إجمالي تكلفة الفرصة البديلة | | | الفائدة على ودائع البنوك ² | كمية الفائض بعد الشحن | | | التاريخ |
|---------------------------|--------|--------|------------------------|------|--------|-----------------------------|-------|---------|---------------------------------------|-----------------------|--------|----------|-----------|
| 0.514 | 0.19 | 0.33 | 0.75 | 0.27 | 0.48 | 1.266 | 0.462 | 0.804 | 2.02 | 752.13 | 274.28 | 477.85 | ك.1 2012 |
| 0.564 | 0.16 | 0.41 | 1.19 | 0.33 | 0.86 | 1.752 | 0.482 | 1.270 | 1.77 | 1,187.87 | 326.85 | 861.02 | ك.2 2013 |
| 0.331 | 0.14 | 0.19 | 0.71 | 0.30 | 0.41 | 1.039 | 0.441 | 0.598 | 1.76 | 708.71 | 300.64 | 408.07 | ش.ب 2013 |
| 0.626 | 0.15 | 0.47 | 1.34 | 0.33 | 1.01 | 1.967 | 0.479 | 1.488 | 1.76 | 1,340.86 | 326.42 | 1,014.44 | آ.ذ 2013 |
| (0.034) | 0.18 | (0.21) | (0.07) | 0.38 | (0.46) | (0.108) | 0.562 | (0.670) | 1.76 | (73.59) | 383.52 | (457.11) | نيس 2013 |
| 0.447 | 0.15 | 0.30 | 1.03 | 0.34 | 0.69 | 1.480 | 0.485 | 0.995 | 1.72 | 1,032.49 | 338.03 | 694.45 | ا.يا 2013 |
| 0.017 | 0.02 | (0.00) | 0.33 | 0.34 | (0.01) | 0.348 | 0.353 | (0.005) | 1.26 | 331.32 | 336.44 | (5.12) | ح.ز 2013 |
| 0.054 | 0.02 | 0.04 | 1.08 | 0.31 | 0.77 | 1.137 | 0.326 | 0.811 | 1.26 | 1,082.77 | 310.76 | 772.01 | تمو 2013 |
| 0.074 | 0.02 | 0.06 | 1.48 | 0.35 | 1.12 | 1.552 | 0.371 | 1.180 | 1.26 | 1,477.71 | 353.52 | 1,124.19 | آ.ب 2013 |
| 0.075 | 0.02 | 0.05 | 1.51 | 0.42 | 1.09 | 1.584 | 0.444 | 1.140 | 1.26 | 1,509.01 | 423.08 | 1,085.94 | أ.يل 2013 |
| (0.127) | (0.07) | (0.06) | 0.90 | 0.47 | 0.43 | 0.769 | 0.403 | 0.367 | 1.03 | 896.19 | 469.05 | 427.13 | ت.1 2013 |
| (0.200) | (0.16) | (0.04) | 1.20 | 0.98 | 0.22 | 1.001 | 0.818 | 0.183 | 1 | 1,201.58 | 982.12 | 219.46 | ت.2 2013 |
| (0.115) | (0.07) | (0.04) | 0.69 | 0.42 | 0.27 | 0.576 | 0.354 | 0.223 | 1 | 691.40 | 424.23 | 267.18 | ك.1 2013 |
| (0.173) | (0.07) | (0.10) | 1.04 | 0.43 | 0.61 | 0.864 | 0.358 | 0.506 | 1 | 1,036.73 | 429.50 | 607.24 | ك.2 2014 |
| (0.167) | (0.08) | (0.09) | 1.00 | 0.49 | 0.51 | 0.834 | 0.406 | 0.428 | 1 | 1,000.49 | 487.27 | 513.23 | ش.ب 2014 |
| (0.440) | (0.19) | (0.25) | 1.17 | 0.50 | 0.67 | 0.734 | 0.314 | 0.420 | 0.75 | 1,174.03 | 502.79 | 671.24 | آ.ذ 2014 |
| (0.479) | (0.18) | (0.30) | 1.28 | 0.49 | 0.79 | 0.798 | 0.304 | 0.494 | 0.75 | 1,276.62 | 486.95 | 789.66 | نيس 2014 |
| (0.554) | (0.19) | (0.36) | 1.48 | 0.51 | 0.97 | 0.923 | 0.316 | 0.607 | 0.75 | 1,476.81 | 505.39 | 971.42 | ا.يا 2014 |
| (0.345) | (0.18) | (0.17) | 0.92 | 0.47 | 0.45 | 0.576 | 0.293 | 0.283 | 0.75 | 921.09 | 468.93 | 452.16 | ح.ز 2014 |
| (0.063) | (0.09) | 0.03 | 0.17 | 0.25 | (0.08) | 0.105 | 0.154 | (0.049) | 0.75 | 167.98 | 247.04 | (79.06) | تمو 2014 |
| (0.385) | (0.13) | (0.25) | 0.66 | 0.22 | 0.44 | 0.275 | 0.093 | 0.182 | 0.5 | 659.90 | 223.48 | 436.42 | آ.ب 2014 |
| (0.199) | (0.10) | (0.10) | 0.25 | 0.12 | 0.13 | 0.052 | 0.026 | 0.027 | 0.25 | 251.35 | 122.48 | 128.87 | أ.يل 2014 |
| (0.445) | (0.20) | (0.25) | 0.56 | 0.25 | 0.31 | 0.117 | 0.052 | 0.065 | 0.25 | 562.43 | 250.34 | 312.08 | ت.1 2014 |
| (0.445) | (0.24) | (0.20) | 0.56 | 0.31 | 0.26 | 0.117 | 0.064 | 0.053 | 0.25 | 562.10 | 306.46 | 255.64 | ت.2 2014 |
| 0.217 | (0.19) | 0.41 | (0.27) | 0.24 | (0.51) | (0.057) | 0.050 | (0.107) | 0.25 | (273.73) | 240.50 | (514.23) | ك.1 2014 |
| 0.016 | (0.16) | 0.17 | (0.02) | 0.20 | (0.22) | (0.004) | 0.041 | (0.045) | 0.25 | (20.08) | 197.22 | (217.30) | ك.2 2015 |
| 0.071 | (0.16) | 0.23 | (0.09) | 0.20 | (0.29) | (0.019) | 0.041 | (0.060) | 0.25 | (89.59) | 198.29 | (287.88) | ش.ب 2015 |
| (0.142) | (0.15) | 0.01 | 0.16 | 0.17 | (0.01) | 0.013 | 0.014 | (0.001) | 0.1 | 155.31 | 168.45 | (13.14) | آ.ذ 2015 |
| 0.046 | (0.07) | 0.12 | (0.05) | 0.08 | (0.13) | (0.004) | 0.006 | (0.010) | 0.1 | (50.39) | 75.31 | (125.70) | نيس 2015 |
| (0.240) | (0.24) | | 0.26 | 0.26 | | | 0.022 | | 0.1 | | 261.85 | | ا.يا 2015 |
| (0.325) | (0.33) | | 0.35 | 0.35 | | | 0.030 | | 0.1 | | 354.62 | | ح.ز 2015 |
| (0.359) | (0.36) | | 0.39 | 0.39 | | | 0.033 | | 0.1 | | 392.16 | | تمو 2015 |
| (0.541) | (0.54) | | 0.59 | 0.59 | | | 0.049 | | 0.1 | | 590.30 | | آ.ب 2015 |
| (0.576) | (0.58) | | 0.63 | 0.63 | | | 0.052 | | 0.1 | | 627.90 | | أ.يل 2015 |
| (0.783) | (0.78) | | 0.85 | 0.85 | | | 0.071 | | 0.1 | | 854.29 | | ت.1 2015 |
| (0.421) | (0.42) | | 0.46 | 0.46 | | | 0.038 | | 0.1 | | 459.36 | | ت.2 2015 |
| (0.487) | (0.49) | | 0.53 | 0.53 | | | 0.044 | | 0.1 | | 531.72 | | ك.1 2015 |

1-حسبت من بيانات سلطة النقد،

2-بيانات بنك إسرائيل.

3-أفادت البنوك الفلسطينية أن عملية الشحن تكلف بالمتوسط 1000 شيكل لكل مليون (0.1%).

المراجع

ملفات سلطة النقد الفلسطينية- رام الله.
سلطة النقد الفلسطينية، 2014، تعليمات السيولة.
ملفات بنك فلسطين - رام الله.
جمعية البنوك في فلسطين، الوضع المالي للبنوك العاملة في فلسطين للعام 2014.

Elkhafif, Mahmoud, Misyef Misyef and Mutasim Elagraa, 2014, Palestinian Fiscal Revenue Leakage to Israel under the Paris Protocol on Economic Relations, UNCTAD, UN , NY and Geneva.
Mishkin, Frederic, 2007, The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, 7th ed., Addison-Wesley.
Paris Protocol on Economic Relations between Israel and the PLO, 1994.